مجلس الحكم الانتقالي ومرجعية الانتماء الوطني الدائم

إن التأمل العميق لتاريخ العراق السياسي المعاصر وطبيعة التحولات الاصلاحية التي رافقت زوال الملكية وتطور لمجلس الحكم الانتقالي وكيفية هيمنته على الساحة العراقية والعربية والدولية تجمع من جديد لغاب الانتكاسات الكبرى التي يعيشها العراق في تاريخه الحديث على بساط البحث. ولعل أكثرها جوهرية هي إشكالية الوعي السياسي الوطني لقوى والأحزاب السياسية العراقية الحالية في مواجهة التحدي الثنوي الذي تعرض له. وبما أن هذه القوى السياسية والأحزاب الكبرى مشتركة في مجلس الحكم الانتقالي من هنا تصبح مهمة تحليل نموذج الوعي السياسي غاية في الأهمية بالنسبة للحركة الفكرية والاجتماعية العراقية للاحاطة من اجل تذليل ما وضعته من قيود ومفاهيم وأفكار تتنافى من حيث الجوهر مع قضية الرؤية العقلانية والديمقراطية وهو تناقض سوف يعرضها لكوارث والتيه أنه واقع بات تتبوأ جوانبه الخفية في الوظائف الاجتماعية السلبية الآخذة في الانتشار منها جميعا.

ومفارقة الظاهرة التاريخية والسياسية لهذا التصور يقوم في أن عقلها الثيوقراطي تمثل النخب العراقي) يتعارض تماما التعارض مع سلوكها العملي في كل شيء وهو تعارض يستعيد في الكثير من عناصره الخطر الكامن بالنسبة لتدمير الشخصية الوطنية. وقد يمثلك امكانية انتقال الطرف في المركز وصعود الهامشية في هرم السلطة. وتستعود الثانية على مقاليد الأمور. فهي الظاهرة التي تفسد في نهاية المطاف الجميع وتجعل من الدولة والمجتمع ضحية معطلات يصعب تفسيرها بمعايير العقل والعلاقات وهي نتيجة تعادل من حيث رمزيتها فعل العناصر والأزلي والجرد. بمعنى انك ترى صورة الجحيم دون ادراك مصدري الطلب فيها.

ذلك يعني أن أمام السياسة العملية لجميع القوى الكونة (مجلس الحكم الانتقالي) أحد يتعارض من حيث الجوهر مع المصالح الكبرى للعراق وهو أمر قد يضعها بعد فترة وجيزة في نفس الموقع الذي رمى به التاريخ السياسي العراقي الزمرة الصدامية القمعية هنا لا نتوقف على النيات أو الاعلانات السياسية بل على قدر وحقيقة التمسك الوطني للعراق من جانب القوى السياسية المكونة لمجلس الحكم الانتقالي وكيفية سلوكها العملي.

إن تجربة عام ما بعد الصدامية تكشف عن ضعف الادراك السياسي والتاريخي للقيمة الوطنية العراقية وحقيقتها من جانب القوى والأحزاب السياسية المكونة (مجلس الحكم الانتقالي) من هنا تنشأ وتوسع وترسخ الحزبية والعرقية والقومية الضيقة والجهوية والطائفية في كل ما تقوله وتفعله وهو سلوك يعبر عن انفصام العميق في بنيتها ومكونات البنية التكتلية. أي بنية ما قبل الدولة العصرية والقانون المدني العلني. مما يعني بدوره انها لم تستفد شيئا من تجربة القرن العشرين. وانها مازالت من حيث الجوهر خارج ادراك حقائق التاريخ وتعقيداته.

فالتاريخ السياسي ومعادلته الخفية تلك يعني انها لم تدرك بعد الحقيقة القائلة بأن الجوهري في تكون العراق منذ البدء لم يكن مرتبطا بالعرق والقومية كما هي. فقد كانت جوهرية الدين. فيه وله. الوجه الآخر لجهد التقاء السياسي في بناء الدولة وتقاليدها الاجتماعية والحقوقية وقيمها الاخلاقية. وهو الامر الذي قلت وقلت منذ البدء بؤرة الانقسام العراقي القومي العميق. وجعل من الممكن وحدة وتماسك الحضارات والشعوب والأمم فيه. بوصفها حلقات في سلسلة تاريخه الطويل.

وهو واقع يفرض على المكون السياسي العراقي المعاصر تمثل هذه الحقيقة التاريخية والثقافية من خلال ادراك وتجسيد الهوية الثقافية المفارقة للعراق بوصفها استمرارا. بمعنى الانطلاق من ضرورة تمثل الهوية الثقافية للعراق وهي هوية ليست عرقية أو قومية ضيقة بل ثقافية من حيث صراعيتها وقابليتها. شرقت تاريخيا وتكاملت ثقافيا من مكونات عدة يصعب حصرها جميعا. لانها تصب في اطار العام ضمن ما فيه من مكونات الرقعة العربية الاسلامية وهي هوية تحتوي بهذا المعنى على مختلف المكونات الحضارية والثقافية لا قوم والعرق المنتشرة في تاريخ العراق وأرضيته. لانها كينونة واحدة غير مجزأة من حيث محتواها.

فقد تعرضت الهوية العراقية لشتى كل كينونة تاريخية كبرى. الى تحولات وهزات عنيفة في مجرها الطريق. لكنها ظلت ما كانت تعيد تواليف نفسها وتعطيها من جديد مع كل تعطلك حاد. وهي حالة يلفت أمامها العراق المعاصر بعد تعرضه لعدد قاسي الانتكاسات العنيفة في تاريخه المعاصر. التي تعادل من حيث مثلها ما جرى له لدى سقوط الدولة العباسية في منتصف القرن الثالث عشر. ومع أن الاختلاف بين الحدثين كبير من حيث القدمات والنتائج. الا انه يشير من وجهة النظر المنطقة بمظاهرة الانزاح الهوية الى مافية الخطف البنيوي الذي أدى الى اختزالها الاخير. ولعل السبب الرئيس لهذا الاختزال الاخير يقوم في طبيعة الخلل البنيوي الذي احدثته التوتاليتارية العالمية والدكتاتورية الصدامية بالنسبة للهوية العراقية. اذ انها أزالت وتفتت وتهشيم وتجهيش فيه شامل لمكوناتها الثقافية. وهو السبب الظاهر وراء الانحاث الجزئي والنسبي والخلول أمنيا للصيغ التقليدية السابقة لتاريخ الدولة مثل الطائفية والقبلية والجهوية والعشائرية وغير ذلك من الاشكال التقليدية المتخلفة عن حقيقة الدولة العصرية بوجه عام والشرعية بوجه خاص. ولا يعني ذلك سوى ظهور (هويات) حربائية ومتخلفة على هامش مكوناتها الجوهرية. كما تظهر الخطيئات في حوار الجذوع الصحية لاشجار الحية. وهي (هويات) ضعيفة وهشة من حيث مناعتها على المقاومة. لانها شرسة ومرهقة في الوقت نفسه. وهي لا تعمل في نهاية المطاف. الا على التكل الذاتي لقواها وقوى الكينونة التاريخية الهوية التاريخية الثقافية لعراق. لانها تمتلك تاريخا ثقافيا قادرا على العمل بعطاير وتقديس التراكم الذاتي الفعال والثقافية الفائقة البحث عن تمدنت الخوف والقلق. وهو تمدنت لا يتصف بالضبط. لانه مبني على رذيلة الخوف. ومن ثم نفسية الجبوتية الهشة أمام مواجهة التحديات الكبرى. وفي كل الاحوال ليس بامكان هذه الهويات الرخوية أن تبني شخصية حرة ومتماسكة بعطاير فعل والشرعية.

غير اننا نرى ظهور ملامح هذه الهويات الرخوية في السلوك العملي لمجلس الحكم الانتقالي. وبالخص في كيفية وأسلوب اعتماده وموافقته على قانون ادارة الدولة (الدائمة). وهو أسلوب يتسم بالعمد لديمقراطية والتخوف منها مما يجعل منه قانون غير شرعية من جهة. وسيادة نفسية التجزئة ونفسية الهزيمة من جهة أخرى. فعلى حلافاتها الخفية والعلنة تم تتحد بالبنية. وعموما يمكننا القول بان حصيلة ما تقوم به سوف يخلق الضرر بالصريح وبالصالح الوطنية لعراق أولا وقبل كل شيء. وهو أمر قد يضعها في نهاية المطاف أمام امكانية الهيمنة وهي حيلة لتصالح الوطنية العليا وهي حيلة هامة تحظر ملامحها الأولية في محاولات سحق برامج الفكرة الشرعية للدولة وقواعد اللعبة الديمقراطية وأولوية المجتمع المدني في المنافسة العملي للاحزاب السياسية في حين نرى تناسي وتزيد نفسية التنازلات والمساومات الخبيثة. بمعنى الانحدار من القومية الضيقة في العراق. ومن الجهوية الضيقة. وتساهم نفسية المؤامرات والمغامرات في (الاتفاقات) و(الهيئات) وشبه تعدم للعصبية الذاتية والثقافة العلنية أمام التجمع وغياب النقد العلني والصريح وترضيع كل شيء تحت حجاب (الوحدة) وخلط القيم والمفاهيم والمسافات دون منهجية وضحة عن حد وحقيقة الوطنية العراقية.

كل ذلك يضع لمجلس الحكم الانتقالي امام امتحان تاريخي عسير. بوسعه الوعاء الوضع (مثلا) لتحركات السياسية الكبرى الضاغطة في ظروف العراق الآنية وهي مهمة سوف تحدد في الوقت القريب الأحق مصير الكثير من مكوناته الحالية. بمعنى هل ان قوام السياسية المكونة قادرة على نقل العراق من واقع المتجزئة الى رحاب الوحدة؟ ام انها تعمل (بمنطق) ونفسية التجزئة. أي هل ان (الانتقالي) بالنسبة له ينبغي أن يتحقق مع فكرة الانتقال من مستنقع التجزئة والحرب الى عالم السرح وبخلف أنواع المغامرة والمؤامرة. أم ستكون هذه المؤامرة كما ما تتكون التوتاليتارية العالمية كما لا تكشف عالميتها عن خلفية الدكتاتورية الصدامية؟

لنا نعرف جيدا بان الضغطة زمن متاحة يقوم في كونها عرضة للتفكير والتبدل والزوال. كما نعرف جيدا بان الزمن ضغطة غير متناهية يقوم في كونه تيار الوجود نفسه. وهي أمور بديهية من وجهة نظر المنطق. لكنها مضللة من وجهة نظر التاريخ والسياسة. من هنا فان الهدف هو في حل هذه الضغطة من خلال جعل الضغطة والزمن تيارا واحدا في معاصرة المستقبل.

فالتجارب التاريخية لا تمر بشكل عام وتجارب التاريخ السياسي العراقي الحديث. بشكل خاص تبرهن على أن زمن الاستبداد هو سراب وغبار. مما يعطي لنا امكانية القول بان معاصرة المستقبل وتحقيق مكوناتها في الدولة الشرعية والمجتمع المدني والنظام الديمقراطي الاجتماعي في عملية العمل العلني لتكاملية المنظمة أمام ظاهرة تقول. بان ظهوره ورواله يمتلكان نفس القيمة (التاريخية). وهي قيمة زهيدة بجلاء. لكن وسيادة نفسية التوقف عند القشر. مكونته بوصفها سعيا للتثبيت. وهي العمر أنواع النفس وأكثرها رذيلة. لا عدا التفكير في الوعي السياسي. لانها تصنع وعيا عادة ما يتسم بالشغب والاتهام السريع وبخلف أنواع المغامرة والمؤامرة. لما تتكتها عادة ما تؤدي الى ما قد أدت اليه التوتاليتارية العالمية كما لا تكشف عالميتها عن خلفية الدكتاتورية الصدامية!